دراسة تحليلية للمخاطر القطرية المؤثرة في تدفق استثمارات شركات النفط الأجنبية إلى قطاع النفط السوري.

*قسورة ناصر مصطفى

(الإيداع : 9 آيار2019 , القبول : 30 حزيران 2019)

الملخص:

تناول البحث مسألة خطر استثمار الشركات الأجنبية، وفق المؤشرات التي تعكس مستوى التعرض للخطر، في سياق حجم استثمارات الشركات النفطية في سورية ومخاطر بيئة الأعمال، بهدف التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كلاً من عوامل الخطر وحجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى قطاع النفط السوري، وباستخدام التحليل الاقتصادي والاختبارات القياسية. حيث قام الباحث بتحليل عوامل الخطر ودرجاتها اقتصادياً، المؤثرة في اتخاذ قرار الاستثمار، ودراسة العوامل المحفزة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع النفط، ثم اختبر بأسلوب قياسي استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث وصاغ نموذج قياسي بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)، وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ومعنوية بين عوامل الخطر المدروسة وبين تراجع حجم الاستثمارات النفطية، ومن الضروري تجاوز عوامل الخطر وخلق مناخ استثماري جيد يجذب الشركات الاستثمارية النفطية خصوصاً للدول الصديقة بما يسمح بتوفير الشروط الصحيحة والمشجعة لقيام نشاط استثماري على أسس التنمية المستدامة الصحيحة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر – المخاطر القطرية– النفط

*عضو هيئة تدريسية في جامعة الرشيد الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا

Analytical Study of Country Risks Affecting the Flow of Investments of Foreign Oil Companies to the Syrian Oil Sector.

*Kasswara Naser Mostafa

(Received :9 May 2019 ,Accepted: 30June 2019)

Abstract:

The study examined the risk of foreign oil companies' investment in Syrian oil sector. The used indicators reflect the level of exposure in the context of the size of the investments, and the risks of the business environment. The ultimate objective is to verify the existence of a long-term balance between the risk factors and the volume of foreign investments flowing into the Syrian oil sector, using economic analysis and standard tests.

The researcher analyzed the risk factors and their economic grades, which affect investment decision making. Also, he studied the factors that stimulate the flow of foreign direct investment into the oil sector, then tested the standard stability of the time series of the search variables, and modeled a standard model in the dynamic least squares (DOLS).

The results show a significant and long-term balance relation between the studied risk factors and the decline in the volume of oil investments. So, it is necessary to overcome the risk factors and create a good investment climate that attracts oil investment companies, especially for friendly countries, allowing the provision of the right conditions and encouraging for an investment activity on the basis of right sustainable development.

Keywords: Foreign Direct Investment – Country Risks – Oil

1. مقدمه:

نما الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط السوري حتى عام 2011، ولكن دوره قد تراجع بعد تغير ظروف الاستثمار وارتفاع عوامل الخطر من مخاطر معتدلة إلى مخاطر مرتفعة، حيث أن عوامل جذب الاستثمارات الخارجية في قطاع النفط كانت تطغى على عوامل الطرد من ناحية توفر استقرار سياسي وبيئة اقتصادية شبه منفتحة واحتياطيات نفطية جيدة وغازية واعده بأقل قدر من المخاطر. وبالتالي العوامل الاستثمارية (عوامل الخطر) لم تكن بحجم الطموح في أن تكون سورية رائدة في إنتاج ونقل الموارد الهيدروكربونية، خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية والتوترات السياسية والأحداث الأمنية الأخيرة التي شهدتها سورية. ورغم ذلك ما زال الاقتصاد السوري يعقد الآمال على دور الشركات النفطية في تنمية إنتاجه النفطي وتطويره، لاسيما في مرحلة إعادة الإعمار التي تتطلب تكلفة وتمويل وإعادة تأهيل لمنشآت النفط التي يعجز الاقتصاد السوري عن تأمينها بظروفه الحالية. لذلك لابد من السعي لخلق بيئة جاذبة، والتركيز على إضعاف تأثير عوامل الخطر السلبي في بيئة مناخ الاستثمار، من خلال إظهار نقاط الضعف ومحاولة الخروج منها.

2. مشكلة البحث:

هناك حاجة ماسة إلى إعادة تقييم مناخ الاستثمار في قطاع النفط، للوقوف على أهم العوامل التي ساهمت في رفع خطر الاستثمار وتعليق عمل الشركات النفطية. فالشركات الأجنبية أقل ثقة في جاذبية مناخ الاستثمار في سورية، ثم أن التهديدات السياسية قد خيمت على جدوى استثماراها، لاسيما العقوبات الاقتصادية الغربية والأحداث الأمنية، وما تلاها من اضطرابات في السياسة الاقتصادية والمالية. وبالتالي هناك مشكلة في ارتفاع المخاطر المتصلة بظروف مناخ الاستثمار في سورية كمشكلة متعلقة باتخاذ القرار الاستثماري من طرف المستثمر الأجنبي الذي يبحث عن فرصة استثمارية ناجحة بأقل درجات الخطر.

وتتمثل مشكلة البحث في تراجع حجم الاستثمارات النفطية في سورية، وفقدان سورية لمعظم إنتاجها من النفط الخام، بالرغم من توافر احتياطيات واعدة سواء في المياه الإقليمية، أو في المكامن التقليدية في وسط وشمال شرق سورية. ويحاول البحث الإجابة عن السؤال التالي: هل تجاوزت الاستثمارات النفطية عوامل الخطر المركبة وساهمت في زيادة حجم التدفقات الاستثمارية إلى قطاع النفط السوري؟

3. أهمية وأهداف البحث:

يعد توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع النفط السوري من الدعائم الأساسية للتنمية في مرحلة إعادة الاعمار، لتجاوز عوامل الخطر المركبة التي تمثلت بالعقوبات السياسية والاقتصادية، بهدف وضع العوامل الاقتصادية والسياسية والجيولوجية في الإطار الاستراتيجي الصحيح لإعادة تأهيل قطاع النفط وتنمية إنتاجه وتطويره بالشكل الأمثل، وبالتالي فإن عدم إمكانية استثمار الموارد الهيدروكربونية بالشكل الصحيح، سيؤدي إلى ضياع جزء هام من الإيرادات النفطية الضرورية لتمويل وتنمية قطاع النفط في سورية.

وتتمثل أهداف البحث في:

1- تحليل المخاطر المؤثرة في استثمارات شركات النفط الأجنبية وتقييم درجاتها، والتي تؤدي إلى استمرار تعليق عمل الشركات النفطية الأجنبية.

2- دراسة العوامل المحفزة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع النفط السوري.

3- اقتراح نموذج لقياس الخطر أمام الشركات النفطية الأجنبية العاملة في سورية، وبما يسمح في إجراء تقييم ملائم لمستوى الخطر المؤثر في استدامة إنتاج النفط في سورية، ومن ثم تحديد السبل التي تخفف من الأثر السلبي للخطر على الاستثمار في حقول النفط السورية.

4-منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي لتحليل عوامل الخطر المؤثرة في استثمارات شركات النفط الأجنبية العاملة في سورية، وعلى الأسلوب الوصفي من خلال الاستفادة من البيانات الاحصائية المنشورة، فيما يخص مؤشر الخطر السياسي ومؤشر الحرية الاقتصادية وحجم الاحتياطيات الجيولوجية المؤثرة في حجم الإنفاق الأجنبي المباشر، وتحليل أثرها في تراجع استثمارات شركات النفط الأجنبية خلال الفترة 2000-2016، كما اعتمد الباحث على أساليب القياس الاقتصادي مستخدماً برنامج eviews9، بغرض دراسة استقراريه السلاسل الزمنية، ومن ثم تقدير دالة الانحدار وفق أسلوب المربعات الصغرى الديناميكية DOLS.

5-فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية: لا يوجد علاقة معنوية بين مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في استخراج النفط وبين حجم تمويل مشاريع النفط في سورية.

6-حدود البحث:

الحدود المكانية: دراسة مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج في قطاع استخراج النفط السوري، والعوامل المؤثرة في تدفق استثمارات شركات النفط الأجنبية إلى سورية.

الحدود الزمانية: تشمل دراسة السلسة الزمنية للفترة 2000 -2016 لمستويات الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط السوري ودرجات الخطر المحيطة بها.

الدراسات السابقة:

1- (Ahmed, 2017). Foreign Direct Investment (FDI) in Oil-Exporting Countries: Long-run Determinants and Causal Relationship with Economic Growth.

تناولت الدراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في 44 دولة خلال 30 عاماً من 1984-2014 مع التركيز على محددات المخاطر السياسية والتنظيمية. وتوصلت الدراسة إلى أن الانفتاح على التجارة والمخاطر المركبة هما أهم المحددات المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النفطية على المدى الطويل.

2- (Topal, 2016). The effect of country risk on foreign direct investment: A dynamic panel data analysis for developing countries.

استخدم الباحث بيانات سنوية بين عامي 2002 و2004 تخص 49 دولة لدراسة تأثير المخاطر المالية والاقتصادية والسياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أظهرت الدراسة أن المخاطر المالية ليس لها تأثير معنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بينما يؤثر الانخفاض في المخاطر الاقتصادية والسياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل جيد مؤدياً إلى مزيد من التدفقات الموجبة تجاه البلد المضيف. وتوصلت الدراسة على البلدان النامية أن تنشئ هيكلًا مؤسسياً ذا جودة أكثر وبنية اقتصادية كلية أكثر شفافية وانفتاح من أجل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- (Khan, & Akbar 2013). The impact of political risk on foreign direct investment.

شملت الدراسة تحليل بيانات 94 دولة على نحو 24 عامًا من 1986-2009. وتوصلت إلى أن معظم مؤشرات المخاطر السياسية لها علاقة سلبية مع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للعالم ككل، وكذلك بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع ولكن العلاقة كانت الأقوى بالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل.

الجديد في البحث:

لم تتطرق الدراسات السابقة إلى العلاقة السببية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع النفط ودرجات الخطر المحيطة بالاستثمارات النفطية سواء أكانت جيولوجية أم سياسة أم اقتصادية، وبالتالي تركز الدراسة على العلاقة بين مستوى إنفاق شركات النفط الأجنبية في سورية، ومحددات عوامل الخطر المتصلة في تطور حجم الاحتياطيات النفطية والإنتاج النفطي في الاقتصاد السوري.

7-المناقشة والنتائج:

أولاً) الاستثمار في قطاع النفط السوري

يشكل الاستثمار في قطاع النفط السوري جزءاً من سياسة الاستثمار الكلية، ورافداً تنموياً هاماً لتطوير قطاع النفط السوري، ويندرج تدفق الاستثمارات إليه ضمن البيئة الانفتاحية التي اتخذتها سورية بعدما شرعت بنهج الاقتصاد التأشيري، وحفزت القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية نحو مزيداً من الاستثمار، عبر إقرار قانون الاستثمار 10 لعام 1991، ولكن منح تراخيص الاستثمار أتت متأنية بعد مرحلة الاكتشافات الكبرى 1985 – 1994 والاطمئنان إلى كفاية الاحتياطي القابل للإنتاج، في تمويل عملية خروج الاقتصاد الكلي السوري من اختلالاته الهيكلية وتشوهاته البنيوية(أيوب،2007). وما لبثت أن تسارعت العقود الاستثمارية بعد عام 2000 حيث أتاحت سورية الكثير من الفرص الاستثمارية للمستثمرين الأجانب، وطرحت الكثير من القواطع الجيولوجية في سورية على الشركات الأجنبية، إما لاستكشافها أو لتطويرها عبر جولات التراخيص المتتابعة، باستخدام طرق الاستخلاص المعزز (المؤسسة العامة للنفط،2010)، وكنتيجة لتلك السياسة الانفتاحية زاد عدد الشركات الأجنبية إلى 15 شركة تغطي 23 عقد استكشافي وإنتاجي في عام 2008. وبقيت تمارس أعمالها لحين إعلانها القوة القاهرة(Gulfsands,2014)، وتعليق نشاطها بعد فرض جملة العقوبات الاقتصادية والسياسية على الاقتصاد السوري في عام 2011(Royal Dutch Shell,2011)، وبالمقابل بلغ عدد الشركات الأجنبية 4 شركات (3 صينة، وواحدة روسية) في عام 2016، وقد دفعت العقوبات وزارة النفط السورية إلى دعوة الشركات الروسية والصينية للتفاوض المباشر بعد فشل الإعلان البحري في عام 2011(المؤسسة العامة للنفط،2013)، وقد أثمر ذلك عن توقيع عقد عمريت مع شركة سيوز الروسية SNG للتنقيب البحري بتاريخ 15-5-2014 (المؤسسة العامة للنفط، 2014)

جدول رقم (1) :إجمالي إنفاق وإنتاج شركات النفط الأجنبية العاملة في سورية للفترة 2000–2016

السنة	عدد المستثمرين	إجمالي العقود	انفاق شركات النفط الأجنبية ألف دولار	إنتاج النفط في الشركة السورية للنفط (برميل)	إنتاج النفط في شركات النفط الأجنبية (برميل)	مجموع إنتاج النفط في سورية (برميل)	وسطي الإنتاج (ألف ب/ي)
2000	3	6	323,152.20	---	---	201,082,067	551
2001	3	6	336,548.82	57,455,888	129,682,865	187,138,753	513
2002	3	6	440,863.63	67,323,103	123,940,825	191,263,928	524
2003	5	8	508,684.61	68,608,736	114,967,374	183,576,110	503
2004	8	12	461,961.55	68,415,093	100,317,966	168,733,059	462
2005	11	16	489,905.26	68,832,758	88,564,747	157,397,505	431
2006	13	18	571,219.57	69,752,464	75,818,737	145,571,201	399
2007	14	22	676,491.01	69,733,479	67,418,124	137,151,603	376
2008	15	23	919,062.74	69,719,219	67,338,833	137,058,052	376
2009	14	23	1,592,603.31	69,641,862	65,658,586	135,300,448	371
2010	12	22	1,217,484.27	70,409,195	67,172,334	137,581,529	377
2011	11	22	942,048.06	65,333,070	59,690,793	125,023,863	343
2012	6	8	66,077.06	39,550,100	21,955,589	61,505,689	169
2013	3	4	25,746.98	---	---	9,882,324	27
2014	4	5	9,715.21	---	---	5,124,070	14
2015	4	5	5,635.32	---	---	3,294,458	9
2016	4	5	1,744.03	----	----	5,491,122	15

المصدر: المؤسسة العامة للنفط، مديرية عقود الخدمة& مديرية التخطيط والتعاون الدولي، سلسلة إحصائيات سنوية (2000–2016) غير منشورة

شكلت التراخيص النفطية تدفقات استثمارية هامة لتطوير قطاع النفط السوري، بما يحتاجه من مستلزمات الإنتاج، وعلى خلفية زيادة عدد العقود الاستكشافية والتطويرية ارتفع الانفاق حتى 1.2 مليار دولار في عام 2010، ووصل الإنتاج إلى 377 ألف ب/ي للنفط. وقد كان لوقع الحرب على سورية والعقوبات الاقتصادية الغربية أثر سلبي في النشاط الاستثماري مسببةً انحرافات جسيمة في هيكل التمويل والإنتاج. حيث انخفض الانفاق حتى 1,744.03 ألف دولار في عام 2016، فضلاً عن خسارة الأصول الاستثمارية وتدميرها بسبب أعمال النهب والسرقة، عاكسةً ارتفاع المخاطر التجارية التي تواجهها الشركات الاستثمارية في التنقيب والتمويل. كما هبط الإنتاج بشكل حاد حتى وصل إلى 15 ألف ب/ي عام 2016، الأمر الذي سبب نقصاً واضحاً في التزود بالطاقة، وعلى مستوى القطاعات الإنتاجية كافة.

ثانياً) مخاطر استثمارات شركات النفط الأجنبية:

تصنف المخاطر المحيطة بالاستثمار في قطاع النفط، إلى ثلاثة أنواع (سياسية – اقتصادية– جيولوجية)، وتشكل بمجموعها دالة اتخاذ القرار الاستثماري، وبناءً على تقديرات تلك المخاطر والخبرة المتراكمة للشركة النفطية، يتم تقدير القيمة التجارية المتوقعة في الحقل النفطي، إما بشكل سلبي بما يحول دون المغامرة في تحمل تكاليف الاستكشاف والتنقيب، أو بشكل إيجابي لعامل ربحية مرتفع، بما يحول المشاركة في تلك الفرصة الاستثمارية، إلى ربح حقيقي بعيداً عن المقامرة (peel,2016). وكأي قرار استثماري، يخضع الاستثمار الأجنبي المباشر للعلاقة بين الخطر والعائد(Bouyahiaoui& Hammache,2014)، بمعنى اتخاذ القرار الاستثماري الذي يحقق العائد المناسب بأقل درجة ممكنة من المخاطر (عبدالحميد،2010)، حيث تنفر جميع الشركات من المخاطر المرتفعة عند تقييم الاستثمار(Yúnez& Chapa,2017). وبالتالي فإن الترخيص (عقد الاستثمار) يمكن أن يتوقف أو يعلق في حال تغير تلك الشروط الاستثمارية، أو ما يعرف بطغيان عوامل الخطر وارتفاع درجتها، بما يؤدي إلى التعذر في الاستمرار في التنقيب والإنتاج من الحقل النفطي. ولعل أهم ما يهم الشركات البترولية أن يكون ترخيص الاستثمار في منطقة جيواقتصادية واعدة بالاحتياطيات النفطية الكبيرة، ومستقرة جيوسياسياً، وذات مناخ اقتصادي مستقر.

1- المخاطر السياسية: تلعب العوامل السياسية دوراً رئيسياً في تحديد ما إذا كان يجب الاستثمار في مشروع نفطي في بلد أجنبي أم لا(Boulos,2017). باعتبار أن معظم احتياطيات النفط والغاز المؤكدة تقع في بلدان ذات مخاطر سياسية عالية، وتشهد توترات إقليمية ترتفع بها حدة المخاطر الجيوسياسية(Bremmer& Kupchan,2017). وهذا يؤثر في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي في موثوقية إمدادات الطاقة بسبب التوترات الإقليمية(Ulusoy& Özdurak,2018). وبذلك فإن الخطر السياسي وبغض النظر عن مستوى الاحتياطيات النفطية هو عامل مهم يزيد من عدم اليقين في البيئة الاستثمارية(Khan& Akbar,2013)، (Ahmed,2017) لأن احتمالات الخسارة ستكون عالية(العبيدي،2012)، وتؤدي إلى جعل البلد أقل جاذبية للعديد من المستثمرين الأجانب المحتملين (Minovic& Eric,2016). ومع ذلك فإن الشركة نفسها هي التي يمكنها اتخاذ قرار بشأن درجة المخاطر السياسية المؤثرة في مشروع النفط والغاز الدولي. كما في حال استثمارات شركة سيوز الروسية، وبتروتشاينا الصينية والتي جازفت وخرقت العقوبات الاقتصادية في سوق النفط السورية.

2- المخاطر الاقتصادية: تنطوي صناعة البترول على تكاليف ضخمة للغاية لتغطية فعاليات الاستكشاف والإنتاج(Marshall,2016)، وتأمين مستلزمات الإنتاج، ومن المهم أن يرتبط الاستثمار بمناخ استثماري يتمتع بدرجات جيدة من الحرية الاقتصادية، ويسمح بحرية تحويل الأموال والأرباح، واستيراد مستلزمات الإنتاج مع نسبة مقبولة من الرسوم الجمركية، وكلما زادت حصة الحكومة من حقوق تقاسم الإنتاج، وكانت الشروط المالية مرتفعة في العقد النفطي، كلما زاد خطر الوصول إلى الإنتاج التجاري. لأن تلك الحصص مع الأتاوة على الاستثمار تزيد العبء على هيكل التكاليف حيث

تخصم (تخفض) من قيمة الإنتاج الكلي المتحقق(Saidu& Sadiq,2014). لذلك يجب على المقاول أن يأخذ في الحسبان: مدة العقد وشروط تقاسم الإنتاج والأرباح، والضمانات المرافقة لتوقيع العقد والظروف الخاصة بالتشغيل، ومدى توافر تسهيلات إنتاجية وبنى تحتية داعمة لعملية إنتاج وتسويق النفط المكتشف، باعتبار أن توفره بكميات تجارية في حقول النفط لدى الدولة المضيفة يخفف من التكاليف الاستثمارية. ومن الضروري أن تكون أسعار النفط مشجعة على استغلال النفط، وبالتالي يتأثر الاستثمار بمنفعة وخطر تقلبات أسعار النفط(Ulusoy& Özdurak,2018)، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وصعوبة تأمينها على حد سواء(Marin& Lazăr,,2016)، وكذلك مخاطر السوق الجيولوجية والتقنية وغيرها(وكالة الطاقة الدولية،2013)، حيث يعتمد الاستثمار على معدل العائد قياساً بحجم الإنتاج والتكاليف(الصالح، 2012)، من خلال زيادة أو خفض تكاليف الإنتاج(Albaity& Mustafa,,2018).

3- المخاطر الجيولوجية: ويعبر عنها بجاذبية البلد النفطية، وما تتضمنه من عوامل النجاح الجيولوجي حيث إن توفر كميات كبيرة وواعدة من الاحتياطيات هو أحد الحوافز المهمة لتدفق الاستثمار إلى البلدان النفطية. وفقاً لدرجة اليقين المرتبطة باسترداد النفط تجارياً في ظل الظروف الاقتصادية والتشغيلية القائمة، أي الأسعار والتكاليف اعتباراً من تاريخ الاستكشاف(Page,2011). وحتى عندما تكون أسعار النفط عالية ومشجعة على التنقيب، فلا يزال هناك خطر الحصول على قيمة حالية صافية سالبة، بسبب عدم اليقين من حجم الاحتياطيات ونوعيتها(&Welkenhuysen Piessens,2017). وهو ما يعبر عنه بخسارة الاستثمار. وكلما كانت كميات الاحتياطيات منخفضة في الحقل كلما ارتفعت التكلفة الحقيقية لاستخراج أخر برميل من النفط، لأنه يصبح من الصعب استخراج نفط من الناحية التكنولوجية(Hvozdyk, & Mercer,2010). ويتطلب ذلك تحليلاً للمعلومات عن جيولوجيا الحقل النفطي، وتحليلاً للسوائل والغازات وتقدير لزوجتها، وتقييماً دقيقاً لدرجة الحرارة والضغط، وكافة العوامل السوقية من حجم الطلب، ومعدل تغير الأسعار في المدى الطويل. وغيرها من البيانات والمعلومات التي تؤثر في جدوى الاستخراج التجاري، ومعدل الإنتاج على مدى عمر الحقل(Page,2011). ثم أن الموارد منخفضة التكلفة تمثل مخاطر أقل للخسارة في حالة حدوث انخفاض في سعر السوق(Kleinberg,&Others,2016).

وبالتالي فإن مفهوم المخاطر الاستثمارية التي تحيط باستثمارات شركات النفط، هو مفهوم مركب ومتعدد المداخل (السياسية والاقتصادية والجيولوجية)، التي ترتبط بحالات عدم اليقين، وفقاً لدرجات الخطر المحيطة بظروف الاستثمار، حيث تلعب تلك المخاطر دوراً حاسماً في جدوى الاستثمار من عدمه. ويرجع ذلك إلى حالة عدم التأكد التي تحيط بالإنتاج النفطي مستقبلاً. ويمكن القول إن الحالة التي يتخذ فيها قرار باستثمار حقل نفطي ما، تتوقف على تقدير احتمال الإنتاج التجاري الصحيح، والمستدام من أجل استرداد التكاليف، وتنمية الأرباح لاحقاً.

ثالثاً) العوامل المحفزة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع النفط:

في سورية هناك عوامل جاذبة إيجابية، وعوامل طاردة سلبية تشكل بمجموعها مؤشر هام لاتخاذ قرار الاستثمار أهمها:

1- ضعف مؤشر حرية النشاط الاقتصادي:

يقيس مؤشر درجة الحرية الاقتصادية حرية الاستثمار في خمسة مجموعات رئيسية هي: تدخل الحكومة في الاقتصاد- قوانين حماية الملكية- حرية تحويل الأموال- حرية التجارة دوليا- التنظيم والبيروقراطية. ويتم حساب المؤشر بالاعتماد على 42 متغير يتم الحصول عليها من البيانات الاقتصادية الرسمية من: الدليل الدولي للمخاطر القطرية، وتقرير التنافسية العالمية، ومشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي (معهد فريزر،2017).

ويتمتع الاقتصاد السوري بدرجات منخفضة في مؤشر الحرية الاقتصادية، ويعكس ذلك ضعف حقوق الملكية الفكرية، وانتشار البيروقراطية، ضعف حرية الدخول والاستثمار والتنافس في الأسواق، وضعف الاستقرار النقدي، والقيود على التجارة الخارجية (معهد فريز، 2017). ولذلك دلالة سلبية لكل من المستثمر المحلي والأجنبي ويتم الخروج من هذه المرحلة بتطبيق برامج إصلاح اقتصادية.

جدول رقم (2) :درجة سورية في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2000-2016

عام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
قيمة	4.95	5.26	5.17	5.13	5.53	5.75	5.56	5.96	
ترتيب عالمي	114	111	112	118	117	120	127	116	
عام	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة	5.62	5.79	5.96	6.18	5.27	4.07	4.97	4.96	5.02
ترتيب عالمي	126	125	129	122	142	156	153	154	157

المصدر: معهد فريزر، 2018

بعد عام 2011 تعمقت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوري، بسبب تعطل دائرة الإنتاج وتدمير البنى التحتية وتخريب الأصول الرأسمالية، ومن ثم تراجع التكوين الرأسمالي، الأمر الذي سبب تدهور سعر الصرف وارتفاع التضخم، وبالتالي تدهورت مؤشرات الاستثمار، وأصبحت الاستثمارات النفطية هامشية وانخفضت إلى 0.01% في عام 2016.

جدول رقم (3) :حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط في سورية خلال الفترة 2000-2016

السنة	انفاق شركات النفط الاجنبيةFDIالف دولار	GDP ألف دولار (أسعار جارية)	GDP مليون ل.س (أسعار جارية)	سعر الصرف	نسبة FDI إلى GDP
2000	323,152	19,523,629	903,944	46.3	1.66%
2001	336,549	21,036,890	974,008	46.3	1.60%
2002	440,864	21,955,054	1,016,519	46.3	2.01%
2003	508,685	23,051,080	1,067,265	46.3	2.21%
2004	461,962	26,067,695	1,266,890	48.6	1.77%
2005	489,905	30,189,158	1,506,439	49.9	1.62%
2006	571,220	34,597,275	1,726,404	49.9	1.65%
2007	676,491	40,416,760	2,020,838	50	1.67%
2008	919,063	52,646,452	2,448,060	46.5	1.75%
2009	1,592,603	53,976,552	2,520,705	46.7	2.95%
2010	1,217,484	60,957,355	2,834,517	46.5	2.00%
2011	942,048	67,539,867	3,252,720	48.16	1.39%
2012	66,077	46,780,730	3,024,842	64.66	0.14%
2013	25,747	27,004,606	2,937,561	108.78	0.09%
2014	9,715	23,114,403	3,562,623	154.13	0.04%
2015	5,635	19,090,035	4,524,911	237.03	0.03%
2016	1,744	12,377,515	5,696,999	460.27	0.01%

المصدر: المؤسسة العامة للنفط، مديرية عقود الخدمة، دائرة تدقيق النفقات، سلسلة إحصائيات سنوية (2000-2016) غير منشورة
المكتب المركزي للإحصاء، التقارير السنوية للناتج المحلي الإجمالي
مصرف سورية المركزي، النشرات الربعية لسعر الصرف

2- المعيار الجيوسياسي:

تقدر احتياطيات الحوض البحري لبلاد الشام القابلة للإنتاج من الناحية الفنية 1689 مليون برميل من النفط، و122378 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي بحسب هيئة الجيولوجية الأمريكية(Perrin,2012). ويعد هذا الاحتياطي الجيولوجي الهائل مركزاً للصراع بين القوى الإقليمية والدولية، ليس بهدف وضع اليد الاحتكارية لاستثماره فقط، وإنما بهدف مكاملته مع

باقي المشاريع الحيوية التي تشهدها الدول المنتجة للنفط والغاز، أو منعه في حال المنافسة مع المشاريع الاستراتيجية لنقل الغاز إلى أوروبا، وبالتالي ندرك حجم الدعم الكبير الذي تقوم به روسيا وشركاتها النفطية في الأراضي السورية، للمحافظة على حصتها في سوق الغاز الأوروبي تحديداً، ولقطع الطريق أيضاً على مشروع الغاز القطري عبر الأراضي السورية(نرش،2013). وبحسب مؤشر المخاطر السياسية PRS تعد سورية من الدول مرتفعة المخاطر السياسية المحيطة بظروف الاستثمار (PRS Group,2016)

جدول رقم (4) مؤشر المخاطر السياسية (PRS) في سورية للفترة 2000-2016 وفق الدليل العالمي للمخاطر القطرية (ICRG)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
القيمة	0.49	0.49	0.51	0.51	0.48	0.47	0.46	0.45	
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	0.47	0.47	0.48	0.42	0.4	0.39	0.37	0.37	0.41

Source: PRS Group, 2016

3- الوضع السياسي والأمني:

في سورية بقيت شركات النفط الأجنبية تمارس أعمالها لحين تعليق استثماراتها(Gulfsands,2014)، بعد فرض جملة العقوبات الاقتصادية والسياسية في عام 2011 (Royal Dutch Shell,2011)، والتي تعززت بضربات التحالف الغربي الذي استهدف تدمير البنية التحتية لقطاع النفط(EIA,2015) وتقدر حجم الخسائر النفطية المباشرة وهي خسائر بالمنشآت وخسائر على شكل نفط مهدور ومسروق ومحروق بحوالي 7,9 مليار دولار حتى أذار 2016(المؤسسة العامة للنفط،2016)، بينما الخسائر غير المباشرة (انحرافات في معدلات الإنتاج) والمتمثلة بالفرصة الضائعة أو عائدات الإنتاج غير المتحققة، والتي كان من الممكن تحقيقها لولا اندلاع الحرب خلال الفترة 2011-2015 بحوالي 41.3 مليار دولار (المؤسسة العامة للنفط،2016)، وتمثل إجمالي هذه الخسائر فرصة ضائعة كان من الممكن استغلالها وتدعيم الموازنة العامة للدولة، أو خلق أصول إنتاجية وتشغيلية جديدة بأقل تقدير. ويظهر مسح تتبع استثمار شركات النفط والغاز العالمية الصادر عن معهد فريزر، أن سورية أقل جاذبية للاستثمار من قبل شركات النفط الدولية، بسبب ما تشهده من اضرابات سياسية، وعقوبات اقتصادية تعيق أية عملية استثمار، حيث تحظى العوامل السياسية والاضرابات بأعلى درجات التقييم السلبي الطارد لاستثمار شركات النفط الأجنبية(Fraser Institute,2015).

جدول رقم (5) تقييم سورية بحسب حواجز الاستثمار أمام شركات النفط الأجنبية للفترة 2009–2016								
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الدول	140	133	135	147	157	156	126	لم تدرج سورية في المسح
ترتيب سورية	109	96	106	131	143	138	124	
نتيجة المسح	56.27	55.17	67.69	74.66	78.53	83.53	95.80	
Source: Fraser Institute, Global Petroleum Survey, 2009–2016 (أدرجت سورية أول مرة في عام 2009)								

وعلى خلفية تصاعد العقوبات السياسية والاقتصادية في سورية، فقد انخفض تقييم مناخ الاستثمار إلى الخمس الرابع (عائق قوي للاستثمار) بين عامي 2011 و2013، وإلى الخمس الخامس في عام 2014 و2015. حيث تمنع العقوبات الاقتصادية وظروف عدم الاستقرار السياسي من الاستثمار في قطاع النفط السوري (Fraser Institute,2012)

4– حجم الاحتياطيات (الموارد الهيدروكربونية):

إن توفر الاحتياطيات المأمولة في سورية لاسيما في البحر، والتي أصبحت حقيقة هو أحد العوامل الحاكمة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، للاستحواذ على حصة من سوق النفط العالمية (العبد الله، 2013). ويبلغ حجم الاحتياطي الجيولوجي القابل للإنتاج 7,679.20 مليون برميل، وقد استنفذ قسم كبير منه بسبب عمليات الإنتاج التراكمية منذ لحظة الاكتشاف الأولى في عام 1968 بنسبة 67.96% في عام 2016، وما تبقى يتطلب تضافر جهود استثمارية كبيرة لتطوير(Sino,2013) معامل الاستخلاص بأكثر من 30%، لاسيما وأن معامل الاستخلاص يعبر عن القدرة التقنية الكامنة للحقول النفطية، حيث يمكن باستخدام تقنيات متطورة من زيادة حجم الاحتياطي الجيولوجي القابل للإنتاج من إجمالي الاحتياطي الجيولوجي. سس

جدول رقم (6) احتياطيات النفط الخام في سورية 2000–2016 (مليون برميل)						
السنة	الاحتياطي الجيولوجي	الاحتياطي الجيولوجي القابل للإنتاج	الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج (مليون برميل)	الإنتاج التراكمي	معامل استخلاص النفط الاحتياطي القابل للإنتاج / الاحتياطي الجيولوجي	معدل استنضاب النفط الإنتاج التراكمي/ الاحتياطي القابل للإنتاج
2000	823,717.7	6,520.87	3,081.72	3,439.15	27.49%	52.74%
2001	23,905.62	6,715.75	3,088.76	3,626.99	28.09%	54.01%
2002	23,901.99	6,790.63	2,973.08	3,817.55	28.41%	56.22%
2003	23,673.15	6,681.82	2,674.54	4,007.28	28.23%	59.97%
2004	23,925.42	6,738.42	2,573.32	4,165.09	28.16%	61.81%
2005	24,104.34	6,789.00	2,462.22	4,326.78	28.17%	63.73%
2006	24,245.19	6,838.48	2,359.75	4,478.73	28.21%	65.49%
2007	24,375.82	6,884.04	2,247.89	4,636.15	28.24%	67.35%
2008	24,868.80	7,151.02	2,370.58	4,780.44	28.75%	66.85%
2009	24,979.70	7,459.50	2,569.48	4,890.02	29.86%	65.55%
2010	25,083.50	7,529.30	2,500.82	5,028.48	30.02%	66.79%
2011	25,591.06	7,679.21	2,542.89	5,136.32	30.01%	66.89%
2012	25,591.10	7,679.20	2,484.11	5,195.09	30.01%	67.65%
2013	25,591.10	7,679.20	2,474.12	5,205.08	30.01%	67.78%
2014	25,591.10	7,679.20	2,469.11	5,210.09	30.01%	67.85%
2015	25,591.10	7,679.20	2,465.81	5,213.39	30.01%	67.89%
2016	25,591.10	7,679.20	2,460.32	5,218.88	30.01%	67.96%
المصدر: المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، سلسلة إحصائيات سنوية (2000–2016) غير منشورة						

ومن المرجح زيادة الاحتياطي الجيولوجي للنفط عند انتهاء الأعمال الاستكشافية التي تجريها شركة SNG سيوز الروسية (عقد عمريت) في المياه الإقليمية السورية. وذلك سوف يرفع حجم الاحتياطي القابل للإنتاج، ويؤخر معدلات النضوب حيث ما تبقى من الاحتياطي الجيولوجي القابل للإنتاج حسب تقديرات عام 2016 لا يتجاوز 2460.32 مليون برميل نقط، وبحسب إنتاج عام 2010 لن يكفي أكثر من 7 سنوات (2460.32/ 377= 6.5 سنة). وذلك يشكل عبء استثماري على الشركات النفطية لتطوير معامل الاستخلاص النهائي، وتأخير النضوب باستخدام تقانات إنتاج جديدة.

5– البنية التحتية:

يؤدي عدم وجود البنية التحتية إلى زيادة حجم التكاليف بهدف إنشائها، وإذا ارتفعت التكاليف إلى نقطة حرجة، قد يرتفع حجم الخطر عند التقييم الاقتصادي، مما يؤثر في الربحية، ومع ذلك تتنافس شركات النفط للاستثمار في البحار العميقة وفي المناطق النائية، محكومة بحجم الموارد التي قد تغطي التكاليف.

وتلتزم الشركات الأجنبية في سورية بموجب عقودها بإنشاء البنية التحتية، وتزويد الحقل بكافة تسهيلات العمل التشغيلية، من خطوط أنابيب ومعدات ضخ ومحطات كهربائية ومحطة تجميع، وعلى سبيل المثال تدير شركة الفرات محطة التنك و3 مصانع لتكرير النفط ومصنع معالجة الغاز(China,2010)، كما أنشأت شركة غالف في عام 2010 خط أنابيب 22كم ليحل محل النقل بالشاحنات إلى محطة تل عدس، وخزان بسعة 2000 م3 لتخزين النفط المستخرج (Gulfsands,2014).

رابعاً) الدراسة القياسية:

1- توصيف النموذج:

يتم صياغة النموذج عن طريق تحويل أهم متغيرات البيئة الاقتصادية المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع النفط إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاستثماري لشركات النفط، ودرجات الخطر المحيطة بها، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية خلال الفترة 2000-2016.لأهم المتغيرات، وهي:

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): حجم انفاق الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط السوري. كمتغير تابع.

مؤشر الحرية الاقتصادية FEC: وسطي درجة انفتاح السياسة الاقتصادية، وحرية الاستثمار، وتحويل الأموال، والتملك وحجم البيروقراطية، وتدخل الحكومة في الاقتصاد، الصادر عن معهد فريزر للأبحاث والدراسات.

مؤشر المخاطر السياسية (PRS): المؤثرة في تدفق الاستثمار وفق الدليل العالمي للمخاطر القطرية (ICRG).

الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاجGEPM: يشير إلى الكميات المؤكدة والمتبقية والممكن إنتاجها من النفط الخام.

2- اختبار الاستقرارية (سكون المتغيرات):

يعد الخطوة الأولى في تقدير أي نموذج قياسي بهدف تحديد رتبة التكامل المشترك للسلاسل الزمنية من خلال التأكد على خلوها من جذر الوحدة. وقد حصل الباحث على النتائج التالية بعد تطبيق اختبار جذر الوحدة ل فيليب بيرون.

جدول رقم (7) :اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية المؤثرة في مستوى استثمار شركات النفط باستخدام فيليب بيرون P P

	المستوى			الفرق الأول			الفرق الثاني		
	قاطع	قاطع ومتجه	بدون	قاطع	قاطع ومتجه	بدون	قاطع	قاطع ومتجه	بدون
مستوى الدلالة 10%	-2.6734	-3.3103	-1.6056	-2.6813	-3.3249	-1.6050			
FDI	-1.5056	-1.447236	-1.1079	* -2.8999	-2.9696	-2.9983 *			
FEC	-2.1580	-2.09168	-0.0421	* -4.5146	-6.3133 *	-4.7102 *	جميع السلاسل مستقرة وفق الصيغ الثلاثة		
GEPM	-2.2700	-1.459597	-1.4131	-2.5264	-3.1232	-2.3782 *			
PRS	-0.9467	-2.3282	-0.9418	* -2.7248	-2.4448 *	-2.7387 *			

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج Eviews9

أوضحت نتائج اختبار السلاسل الزمنية، وبمستوى معنوية 10% عدم استقرارها لكل المتغيرات عند المستوى، وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم (المتغيرات بها جذر وحدة)، وبأخذ الفرق الأول تبين أن السلاسل تستقر معاً بصيغة بدون قاطع أو اتجاه زمني فقط، وبعد إجراء الفرق الثاني تستقر السلاسل وفق الصيغ الثلاثة (مع قاطع– مع قاطع واتجاه زمني– بلا قاطع)، باعتبار أن القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية، أي هناك إمكانية وجود تكامل مشترك بينها في المدى الطويل.

3– اختبار التكامل المشترك:

بعد التعرف على درجة تكامل السلاسل الزمنية، يمكن استخدام منهجية جوهانسن للتأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. ولكن يجب أولاً تحديد درجة إبطاء للسلاسل، بالاعتماد على أصغر قيمة لمعيار AIC وSC.

جدول رقم (8): فترات الابطاء لاختبار التكامل المشترك

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−288.2398	NA	9.84e+11	38.96531	39.15412	38.96330
1	−249.7115	51.37114	5.42e+10	35.96153	36.90560	35.95147
2	−204.8331	35.90272*	2.18e+09*	32.11108*	33.81040*	32.09298*

المصدر : اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews9

بلغت عدد فترات الإبطاء في هذا النموذج 2 في اختبار VAR، وبالتالي لابد من أخذ فجوة زمنية واحدة لاختبار التكامل المشترك، باعتبار أن VAR يأخذ الفجوات الزمنية في المستوى، بينما اختبار التكامل المشترك يأخذها في الفرق الأول. وتظهر نتائج اختبار الأثر إلى إمكانية رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود متجهات للتكامل المشترك بمستوى معنوية 5% وقبول الفرض البديل بوجود 4 متجهات للتكامل المشترك باعتبار أن قيمة الاحتمال الأعظم أكثر من القيمة الجدولية. بينما في اختبار الإمكانية العظمى فقد اتضح وجود 3 متجهات تكامل مشترك بين المتغيرات.

جدول رقم (9) اختبار جوهانس للتكامل المشترك بشقيه الاثر والقيمة العظمي

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value0.05	Prob.**
None *	0.982078	111.0573	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.842552	50.73153	29.79707	0.0001
At most 2 *	0.563460	23.00163	15.49471	0.0031
At most 3 *	0.505678	10.56852	3.841466	0.0011
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value0.05	Prob.**
None *	0.982078	60.32573	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.842552	27.72990	21.13162	0.0051
At most 2	0.563460	12.43311	14.26460	0.0954
At most 3 *	0.505678	10.56852	3.841466	0.0011

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج Eviews9

ومنه توجد علاقة توازنيه طويل الأجل بين متغيرات النموذج، مما يعني أن متغيرات النموذج لا تبتعد عن بعضها كثيراً، وتظهر سلوكاً متشابهاً. وللوصول إلى أفضل تقدير للنموذج، يمكن استخدام أسلوب المربعات الصغرى الديناميكية.

4- طريقة المربعات الصغرى الديناميكية:

تعد من أفضل الطرق في تقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى للسلاسل صغيرة الحجم، والتي تحوي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة، ومازالت متكاملة تكاملاً مشتركاً (عبد الرزاق والجبوري، 2012). وقد أعطت نتائج التقدير بصيغة بدون قاطع أو اتجاه زمني، وبأخذ فترة إبطاء واحدة وانزياح واحد أفضل معنوية للمتغيرات.

جدول رقم (10) معادلة التكامل المشترك بأسلوب Dynamic Least Squares (DOLS)

Dependent Variable: FDI Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FEC	-277164.5	41456.60	-6.685654	0.0216
GEPM	-1286.647	26.55440	-48.45326	0.0004
PRS	12248312	575982.4	21.26508	0.0022
R-squared	0.999185	Mean dependent var		566249.9
Adjusted R-squared	0.994705	S.D. dependent var		476966.6
S.E. of regression	34707.10	Sum squared resid		2.41E+09
Long-run variance	1.88E+08			

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج Eviews9

ومن مخرجات برنامج EVIEWS9 يمكن صياغة دالة استثمار شركات النفط في بيئة مخاطر الاقتصاد الكلي السوري.

$$FDI = -277164.5*FEC - 1286.65*GEPM + 12248312*PRS$$

ويلاحظ من هذا التقدير أن جميع المتغيرات معنوية عند مستوى 5%، ويمكن تفسير نتائجها كما يلي:

مؤشر الحرية الاقتصادية FEC: كان تأثيره سالباً في استثمار شركات النفط الأجنبية العاملة في سورية، حيث عند ارتفاع مؤشر الحرية الاقتصادية بمقدار 1 درجة سيؤدي إلى تراجع الاستثمارات النفطية الأجنبية بمقدار 2.7 ألف دولار، وهذا دليل على أن الحرية الاقتصادية ليست العامل الحاسم في تدفق استثمارات شركات النفط الأجنبية إلى قطاع النفط السوري.

مؤشر المخاطر السياسية PRS: كان تأثيره إيجاباً في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع النفط السوري، حيث كلما تراجع مستوى الاستقرار السياسي بنسبة 1% ترتب عليه تراجع في حجم الاستثمارات النفطية بمقدار 12.24 مليون دولار.

حجم الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج GEPM: إن معلمة الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج معنوية وسالبة، وبالتالي يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي إلى قطاع النفط السوري سلباً بمستوى النشاط التنقيبي وحجم الاحتياطيات المؤكدة، وهذا يخالف النظرية الاقتصادية، ويدل على وجود عوامل أخرى تحد من أثر إنفاق الشركات الأجنبية، ويعود ذلك بشكل مباشر إلى حجم العقوبات الاقتصادية وظروف الحرب خلال الفترة 2011-2016، والتي ثبطت من حجم الإنفاق الأجنبي إلى درجة بالغة الأثر. وبالتالي فإن الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج لن يتطور بل على العكس سوف يأخذ منحى هابط نتيجة استنزافه من خلال عمليات الإنتاج المتتابعة.

5- اختبار جودة وتوفيق النموذج:

حتى تكون العلاقة الطويلة الأجل صحيحة والانحدار ليس زائف، يجب أن تكون بواقي الانحدار مستقرة، لذلك نختبر موثوقية النموذج من خلال الاختبارات القياسية الأتية:

أ- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

يلاحظ من الجدول أن الاحتمالات أكبر من0.05 لجميع الفجوات، وبالتالي دالة الارتباط الجزئي لمربع البواقي تقع ضمن حدود الثقة، ولا تختلف معنوياً عن الصفر والسلاسل الزمنية للنموذج مستقرة.

جدول رقم (11) دالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي التكامل المشترك

Date: 10/05/18 Time: 17:39
Sample: 2000 2016
Included observations: 14

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.077	0.077	0.1020	0.749
		2	-0.523	-0.532	5.2149	0.074
		3	-0.033	0.098	5.2366	0.155
		4	0.325	0.055	7.6096	0.107
		5	0.016	-0.018	7.6157	0.179
		6	0.072	0.384	7.7597	0.256
		7	0.057	-0.046	7.8620	0.345
		8	-0.330	-0.303	11.916	0.155
		9	-0.148	-0.015	12.900	0.167
		10	0.145	-0.411	14.072	0.170
		11	0.075	-0.001	14.491	0.207
		12	-0.159	-0.058	17.320	0.138

كما يلاحظ بالتمثيل البياني أن منحنيا القيم الحقيقية والمقدرة متقاربان بشدة، ويأخذان مستوى أعلى من منحني الأخطاء مما يدل على جودة توفيق النموذج.

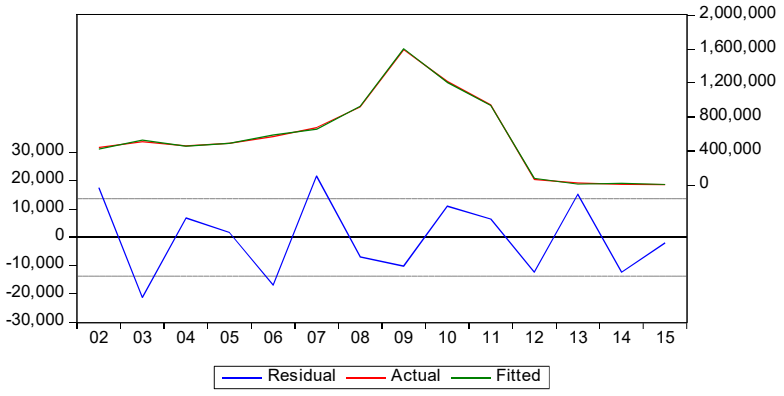

الشكل رقم (1) القيم الحقيقية والفعلية والمقدرة لبواقي نموذج التكامل المشترك

ب- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي jargue-bera

يوضح الشكل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5% لأن احصائية jargue-bera ذات احتمالية عالية

$0.05 < 0.63$

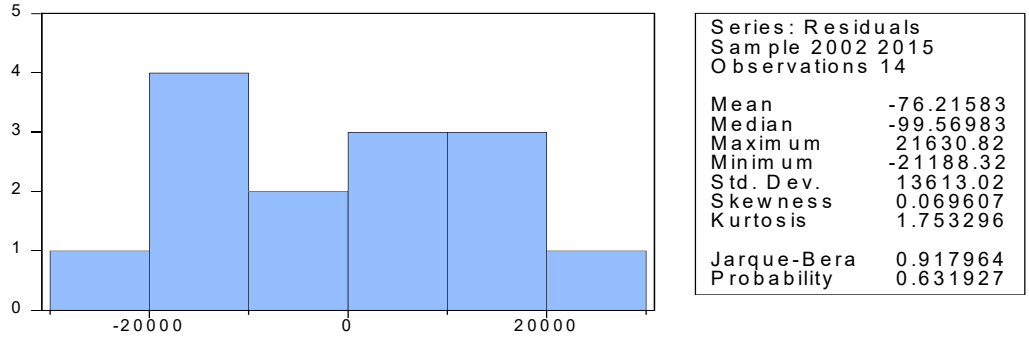

الشكل رقم (2) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة التكامل المشترك

وبالتالي نقبل فرضية العدم والنموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار.

النتائج والتوصيات:

1. تتوقف جاذبية سورية النفطية بالدرجة الأولى على كفاءة عوامل الخطر الاستثماري المركبة، فالاستثمارات النفطية مرتفعة الخطر بطبيعة الحال بسبب عدم التأكد حول العوامل الجيولوجية، ولكنها ليست العامل الحاسم للاستثمار بسبب جملة من العوامل المتداخلة والمركبة، والتي رفعت من تكاليف قرار الاستثمار إلى نقطة حرجة، وفي طرد الاستثمارات الأجنبية.
2. تعكس المعدلات المرتفعة للخطر أن العوامل السياسية تحظى بأعلى أهمية في اتخاذ القرار الاستثماري وتلقي بظلالها على كل من عوامل الخطر الاقتصادي والجيولوجي، حيث إن تلك العوامل كانت ومازالت تحافظ على أهميتها النسبية في درجات الخطر، فحجم معامل الاستخلاص من الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج لا يتجاوز 30%، ونسبة معامل الاستنضاب من الانتاج التراكمي 67.89% في حين بقيت عوامل الانفتاح الاقتصادي متدنية عند 5 درجات وسطياً بسبب القيود على التمويل والتجارة وانتشار البيروقراطية.
3. يعد الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط السوري جيد وواعد رغم التصنيفات السلبية والمتدنية لمناخ الاستثمار في سورية، حيث استثمرت في سورية 23 شركة نفط أجنبية، قبل أن يشهد الاقتصاد السوري تحولاً ملحوظاً في ارتفاع درجات الخطر، من الدرجات المعتدلة إلى درجات الخطر العالية والمركبة بعد عام 2011، نظراً لطغيان العوامل السياسية وظروف الحرب التي قللت من جاذبية السوق النفطية في سورية بصورة ملحوظة، مما حد من حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع النفط السوري.
4. يعتبر النموذج القياسي المقترح مقبول ومتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن المخاطر المركبة تقلل من تدفق الاستثمارات، وبالتالي يمكن الاستعانة بالنموذج كدالة للتعامل مع المخاطر المؤثرة في اتجاه الاستثمارات النفطية الأجنبية، والتقليل من العوامل الأكثر أهمية في طرد الاستثمارات النفطية من سورية.
5. أظهر التحليل إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط تتطور في الاتجاه نفسه الذي تنمو فيه المخاطر السياسية، نظراً لما تلعبه من رفع عوامل الخطر. بينما توجد علاقة عكسية مع المخاطر الاقتصادية والمخاطر الجيولوجية، وهذا عائد إلى قصور درجات المنافسة والانفتاح الاقتصادي، ومستوى الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج المحلية، واعتماد التنقيب في تطوير المكامن النفطية على المستوردات التقنية.

6. توصل التحليل القياسي إلى أن العوامل المفسرة (الخطر السياسي – درجات الحرية الاقتصادية – حجم الاحتياطي)، كانت ذات تأثير معنوي في حجم الاستثمارات النفطية الأجنبية، وهذا يؤكد على أن ارتفاع عوامل الخطر، وما تلاها من ظروف الحرب على سورية، قد أثرت بشكل سلبي في الانفاق على مشاريع النفط في سورية.
7. أكدت النتائج القياسية وجود علاقة توازنية تحكمها درجة الخطر السياسي بالدرجة الأولى، وكلاً من عوامل الخطر الاقتصادي والجيولوجي مع حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط السوري، وبالتالي المتغيرات المفسرة (الخطر السياسي – درجات الحرية الاقتصادية – حجم الاحتياطي) تتكامل تكاملاً مشتركاً مع المتغير التابع حجم الانفاق، أي تساهم في الحد من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى قطاع النفط السوري.

المقترحات:

1. يشكل توفر النفط في المياه الإقليمية السورية فرصة هامة لتجاوز عوامل الخطر السياسي والجيولوجي في حقول النفط، من خلال التعاون مع الدول الصديقة ومجموعة البريكس، لضمان جذب استثمارات تكسر العقوبات الاقتصادية، وتكّون فضاء استثماري مشترك مع تلك الدول، لاسيما وأن الحقول البحرية واعدة جيولوجيا ومستقرة أمنياً.
2. في الوقت الذي تقلصت به احتمالات الخطر السياسي بعدما استعادت سورية سيادتها على الكثير من المناطق الواعدة في استخراج النفط، بات من الضروري تطوير بيئة مناخ الاستثمار السليمة والجاذبة للشركات النفطية، بحيث تؤثر إيجاباً في ثقة المستثمر الأجنبي، بما يسمح بتوفير الشروط المشجعة لقيام نشاط استثماري على أسس التنمية المستدامة الصحيحة.
3. ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية في مناخ الاستثمار، تعكس بيئة استثمار مثالية، من خلال العمل على إصلاح السياسة المالية والاقتصادية، وشروط التمويل مترافقة مع الإسراع في عملية الإصلاح الإداري، وبما يضمن الحد من البيروقراطية والشفافية في إصدار البيانات والمعلومات الاستثمارية، عند منح تراخيص الاستثمار حتى ترتفع درجات الحرية الاقتصادية.
4. الحرص على تنظيم عطاءات الاستثمار في قطاع النفط وفق الشروط الوطنية، وبما يتلاءم مع درجات الخطر الجيولوجي والمالي والسياسي، أي حسب معدل العائد على الاستثمار المرافق لحجم الخطر، وبالشكل الذي يضمن ترشيد اقتسام العوائد النفطية مع الشركات الأجنبية بما يخفف من ريعية الشركات الأجنبية لصالح الطرف الوطني، ثم إن قياس درجات الخطر وتحليل أثرها السلبي ذات أهمية خاصة في مرحلة إعادة الإعمار لتقديم فرص استثمارية، استناداً على العلاقة التي تحكم الاستثمار وهي عوائد أعلى بمخاطرة أعلى.
5. ضرورة اعتماد النموذج القياسي للتنبؤ بأثر عوامل الخطر في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع النفط السوري، حتى نتمكن من توقع حجم الاستثمارات الأجنبية والكميات المنتجة من النفط، بالشكل الذي يضمن إمدادات صحيحة من النفط.
6. من الصعب توقع التطورات واتجاهات الشركات النفطية على المدى الطويل، لاسيما وأن تأثير المخاطر المركبة يشوبه عدم اليقين من درجته، ولكن في عالم تسوده العولمة والتنافس وتضارب المصالح على حيازة النفط، يمكن الاستعداد ومقابلة التحديات في بيئات استثمارية مرنة تراعي قدراتنا النفطية، وإمكانياتنا الاستثمارية لتطوير حقول النفط السورية، بالشكل الأكثر استدامة وريعية.

المراجع باللغة العربية:

1. أيوب عربش، زياد وأخرون،(2007). التقرير الوطني الاستشرافي الأول لسورية 2025 – اتجاهات التحول السكانية والمجالية المحتملة خلال العقدين القادمين. المحور السكاني والمجالي، الفصل الثاني، هيئة التخطيط والتعاون الدولي. ص136.
2. الصالح، علياء كامل، (2012). قطاع النفط والغاز في الخليج نظرة عامة وإقليمية. مركز الخليج لسياسات التنمية، ص18.
3. العبدالله، عبدالكريم والأزكي، فواز. (2013). دراسة تكتونية لمناطق انتشار الشواهد النفطية في منطقة اللاذقية. مجلة جامعة البعث، (11)35، ص277.
4. العبيدي، فاضل، (2012). البيئة الاستثمارية. مكتبة المجتمع العربي. الأردن، ص63.
5. عبد الحميد، عبد المطلب، (2010). مبادئ وسياسات الاستثمار. الدار الجامعية، الاسكندرية، ص81.
6. عبد الرزاق، كنعان عبد اللطيف ,والجبوري، أنسام، (2012). دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، (33)، ص161.
7. نرش، بشار أحمد،(2013). الصراع على النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط. مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية، (7)35، ص183.
8. معهد فريزر،(2017). تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي. ص17
9. المؤسسة العامة للنفط، (2016). مديرية التخطيط والتعاون الدولي، بيانات 2016 غير منشورة
10. المؤسسة العامة للنفط. (2014)، عقد عمريت، عقد الخدمة الموقع بين المؤسسة العامة للنفط وشركة SNG –SMED AMRET
11. المؤسسة العامة للنفط. (2013). تقرير مديرية التخطيط والتعاون الدولي. ص18
12. المؤسسة العامة للنفط. (2010). كتاب عقود الخدمة في سورية. مديرية عقود الخدمة، ص70
13. وكالة الطاقة الدولية iea. (2013). أفاق الطاقة في العراق. ص34
14. Albaity, M., & Mustafa, H. (2018). International and Macroeconomic Determinants of Oil Price: Evidence from Gulf Cooperation Council Countries. International Journal of Energy Economics and Policy, 8(1), p71.
15. Ahmed, M. (2017). Foreign Direct Investment (FDI) in Oil-Exporting Countries: Long-run Determinants and Causal Relationship with Economic Growth. PhD thesis, College of Business, University of Leicester, United Kingdom, P191.
16. Boulos, A. J. (2017). Assessing Political Risk. Independent Petroleum Association of America(IPAA), pp:6,13.
17. Bremmer, I., & Kupchan, C. (2017). Top Risks–2017: the Geopolitical Recession. Eurasia Group, p2.
18. Bouyahiaoui, N., & Hammache, S. (2014). The Impact of Country Risk On Foreign Direct Investments In The MENA Region. Economics, Commerce and Trade Management: An International Journal, 1(1), p2-3.
19. China National Petroleum Corporation (cnpc). (2010). Annual Report, p50.
20. Energy Information Administration (EIA). (2015). Report Of Syria, June 24, p1.
21. Fraser Institute. (2015). Global Petroleum Survey, P2.
22. Fraser Institute. (2012). Global Petroleum Survey, P61.
23. Gulfsands of petroleum. (2014) Annual Report and Accounts, pp:2-12.

24. Hvozdyk, L., & Mercer-Blackman, V. (2010). What Determines Investment in the Oil Sector?: A New Era for National and International Oil Companies. Inter-American Development Bank, p16.
25. Kleinberg, R. L., Paltsev, S., Ebinger, C. K., Hobbs, D., & Boersma, T. (2016). Tight oil development economics: benchmarks, breakeven points, and inelasticities. MIT Center for Energy and Environmental Research, p5.
26. Khan, M. M., & Akbar, M. I. (2013). The impact of political risk on foreign direct investment. International Journal of Economics and Finance, 5(8), p3
27. Marin, A. M., & Lazăr, C. D. (2016). The Economic Risks Arising from the Analysis of the Balance Sheet of an Economic Entity. Ovidius University Annals, Economic Sciences Series, 16(2), p546 .
28. Marshall, J. B. (2016). Joint operating agreements in oil and gas industry: The consequence of sole risk and non-consent clauses to joint operation. Journal of Asian Business Strategy, 6(10), p214.
29. Minovic, J., & Eric, D. (2016). Impact of political risk on frontier capital market. Engineering Economics, 27(2), p151.
30. Peel, F. J. (2016). Prospect risk, pot odds, and efficient drill or no-drill decision making: What the exploration business can learn from high-stakes poker. AAPG Bulletin, 100(4), p526.
31. PRS Group. (2016). International Country Risk Guide.
32. Perrin, F. (2012). Arab Oil & Gas. bulletin of information and studies, stratégies et politiques energétiques (spe), 41, P13.
33. Royal Dutch Shell of petroleum. (2011) Annual Report ,p25.
34. Page, A. (2011). Financial Reporting In The Oil And Gas Industry , Price water house coopers (Pwc), pp:16-17.
35. Saidu, S., & Sadiq, H. A. (2014). Production Sharing or Joint Venturing: What Is the Optimum Petroleum Contractual Arrangement for the Exploitation of Nigeria Oil and Gas?. Journal of Business and Management Sciences, 2, p39.
36. Sino Australia Oil & Gas Pty Limited. (2013). An Introduction To Enhanced Oil Recovery Techniques, P3.
37. Topal, M. H. (2016). The effect of country risk on foreign direct investment: A dynamic panel data analysis for developing countries. Journal of Economics Library, 3(1).
38. Ulusoy, V., & Özdurak, C. (2018). The Impact of Oil Price Volatility to Oil and Gas Company Stock Returns and Emerging Economies. International Journal of Energy Economics and Policy, 8(1), pp: 144-145.
39. Welkenhuysen, K., Meyvis, B., & Piessens, K. (2017). A profitability study of CO2-EOR and subsequent CO2 storage in the North Sea under low oil market prices. Energy Procedia, 114, p7064.

40. Yúnez, A. I., & Chapa, F. F. (2017). Oil risk contracts, business conduct and performance patterns: Data panel analysis. Contaduría y Administración, 62(5), p1542.

ملحق البيانات المستخدمة في التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي في قطاع النفط والمخاطر المؤثرة فيها

	الاستثمار في قطاع النفط	الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج	المخاطر القطرية السياسية	الحرية الاقتصادية
Year	الف دولارFDI	مليون برميلGEPM	نسبة مئويةPRS	درجة من FEC10
2000	323,152.20	3,081.72	0.49	4.95
2001	336,548.82	3,088.76	0.49	5.26
2002	440,863.63	2,973.08	0.51	5.17
2003	508,684.61	2,674.54	0.51	5.13
2004	461,961.55	2,573.32	0.48	5.53
2005	489,905.26	2,462.22	0.47	5.75
2006	571,219.57	2,359.75	0.46	5.56
2007	676,491.01	2,247.89	0.45	5.96
2008	919,062.74	2,370.58	0.47	5.62
2009	1,592,603.31	2,569.48	0.47	5.79
2010	1,217,484.27	2,500.82	0.48	5.96
2011	942,048.06	2,542.89	0.42	816.
2012	66,077.06	2,484.11	0.4	275.
2013	25,746.98	2,474.12	0.39	07.4
2014	9,715.21	2,469.11	0.37	4.97
2015	5,635.32	2,465.81	0.37	4.96
2016	1,744.03	2,460.32	0.41	5.02

المصدر:

انفاق شركات النفط: المؤسسة العامة للنفط، مديرية عقود الخدمة، دائرة تدقيق النفقات، سلسلة إحصائيات سنوية (2000-2016) غير منشورة

الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج: المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، سلسلة إحصائيات سنوية (2000-2016) غير منشورة

المخاطر السياسية: PRS Group. (2016). International Country Risk Guide. https://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/prs.xlsx 2016

الحرية الاقتصادية: معهد فريزر، مؤشر الحرية الاقتصادية، بيانات سورية2018 https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/